للاول وهو الاقيس والقطع عنه كما لو كان مركبا
والاضافة حيث لا مانع فيها وهي الاكثر وجمهور
البصريين يوجبونها اخذا من اقتصار س على ذكرها
ووافقهم ابن مالك في الالفية وخالفهم في التسهيل
واعتذر في شرحه عن س بان الاضافة لما كانت على خلاف
الاصل بان الاسم واللقب مدلولهما واحد فيلزم من
اضافة احدهما الى الاخر اضافة الشئ الى نفسه فيحتاج
الى تاويل الاول بالمسمى والثاني بالاسم حتى يخلص
من اضافة الشئ الى نفسه فيحتاج الى تاويل الاول
بالمسمي والاتباع والقطع ولا يحوجان الى تاويل
ولا يوقعان في مخالفة اصل بين س استعمال
العرب للاضافة اذ لا مسند لها الا السماع بخلاف
الاتباع والقطع فانهما على الاصل واستغني بالتنبيه
عليها عن التنبيه عليهما واذا اجتمع الاسم والكنية
واللقب كنت في تقديم احدهما بالخيار ويليه
الاخر معربا باعرابه مع جواز قطعه نعم اذا اجتمعت
الثلاثة وقدمت الكنية على الاسم ثم جئ باللقب
فيظهر وجوب تاخير اللقب عن الكنية كما يوخذ من
كلامهم وانا لم ار في ذلك نقلا ثم الثالث من المعارف
الاشارات على حذف مضاف اي اسماء ها حذف

للقرينة

للقرينة الدالة عليه وهي ما وضع لمسمى واشارة اليه
والاشارة اما لمفرد مذكر او مونث او لمثنى او مجموع
او لجمع كذلك فهذه ستة الا انهم اكتفوا بالاسماء
الاشارة الى الجمع المذكر والمونث بلفظ واحد فصارت
الاقسام الوضعية لاسماء الاشارة بحسب من هي له
خمسة وان تعددت الفاظ بعضها كما سيجيء وهي
ذا للمذكر المفرد وذي وذه وذي وته باسكان
الهاء وذه وتي وتا وذه وبه بالاختلاس و
ذات بالضم للمونث المفرد وذان وتان ويشار بالاول
منهما للمثنى المذكر وبالثاني للمثنى المونث ويعربان
بالالف رفعا وبالياء جرا ونصبا عند القائل
بتثنيتهما حقيقة والاصح وعليه ابن الحاجب انهما مبنيان
جيئ بهما على صورة المثنى وليسا مثنيين حقيقة
والاصح لان من شرط التثنية قبول التنكير كما قدروا
اسماء الاشارة ملازمة للتعريف ففي حالة الرفع وصفا
على صيغة المثنى المرفوع وفي حالة النصب والجر وضعا
على صيغة المثنى المجرور والمنصوب وكلامه في الاوضح
عند انواع الشبه يقتضي ان ثم لنا قولا يقال باعرابهما
مع علم تثنيتهما ولا قايل به كما نبه عليه العلامة
خالد واولاء ممدودا ومقصورا لجمعهما اي المذكر

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)